

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

أناء التمايزات بين الأشياء في ظلّ كلام المحقق البروجردي  
إن الفوارق ما بين مختلف الأشياء على أربعة أصناف:

1. فإذا أُنْ يُفَقِّرَ بِتَمَامِ الْذَّاتِ، بِحِيثُ يَتَفَاقَّتُ فِي الْجِنْسِ وَالْفَصْلِ، نَظِيرُ اخْتِلَافِ الْجَوَاهِرِ كَالْإِنْسَانِ مَعَ الْحَجَرِ، وَكَذَلِكَ اخْتِلَافُ الْأَعْرَاضِ مَا بَيْنَهَا، نَعَمْ إِنَّ الْمَفْهُومَ الْمُنْتَزَعَ الْعَرَضِيَّ كَالشَّيْءِ يُولَدُ الشَّرَاكَةَ، نَظِيرُ: إِنَّ الْإِنْسَانَ شَيْءٌ وَالْحَجَرُ شَيْءٌ، إِلَّا أَنَّ الْحَوَارَ حَوْلَ الْفَوَارِقِ الْذَّاتِيَّةِ لَا الْعَرَضِيَّةِ.
2. وَإِمَّا أَنْ يَمْتَازَا بِجُزْءٍ مِنَ الْذَّاتِ، بِحِيثُ يَشْتَرِكَانِ فِي عَنْصِرِ الْجِنْسِ وَيَتَشَتَّتُانِ فِي الْفَصْلِ، نَظِيرُ: إِنَّ الْإِنْسَانَ هُوَ حَيْوَانٌ نَاطِقٌ وَالْحَمَارُ هُوَ حَيْوَانٌ نَاهِقٌ.

3. وَإِمَّا أَنْ يَتَبَعَّدَا مِنْ أَجْلِ أَمْرَ خَارِجَةٍ عَنِ الْذَّاتِ: كَأَخْتِلَافِ زِيدٍ مَعَ عُمْرٍ، حِيثُ إِنَّ التَّشَخُّصَاتِ الْفَرَدِيَّةِ كَالْلُونِ وَالْوَزْنِ وَالنَّسْبِ قَدْ عَزَّلَهُمَا عَنِ بَعْضِهِمَا.

4. وَإِمَّا أَنْ يَخْتَلِفَا فِي الْمَرَاتِبِ الْمُشَكَّكَةِ، بِحِيثُ لَمْ يَنْفَصِلَا بِوَاسِطَةِ الْجِنْسِ وَالْفَصْلِ بِلِ الْفَارَقِ هُوَ تَشَتِّتُ الْمَرَاتِبِ الْوَجُودِيَّةِ فِيهِمَا، نَظِيرُ: النُّورُ الْمُضِيِّفُ وَالْقَوِيُّ أَوْ الْخَطُ الطَّوِيلُ وَالْقَصِيرُ، حِيثُ لَمْ يَتَفَكَّرَا بِنَحْوِ الْحَقِيقَةِ بِلِ التَّمَايِزِ وَقَعَ فِي الْدَرْجَةِ وَالْمَرْتَبَةِ.

وَأَمَّا تَطْبِيقُ هَذِهِ التَّشْقِيقَاتِ تَجَاهَ الْوَجُوبِ وَالْإِسْتِحْبَابِ، فَنَعْتَقِدُ بِأَنَّهُمَا لَا يَتَمَايِزَانِ تَمَايِزاً جَوَهْرِيًّا بِتَمَامِ الْذَّاتِ لَأَنَّهُمَا يَتَفَقَّانِ فِي عَنْصِرِ الْطَّلَبِ جِنْسًا، وَكَذَلِكَ لَا يَنْدِرُ جَانِبَنِ الشَّقِّ الثَّانِي أَيْضًا إِذَا حُكِمَ بِعَدَّ بِسِيطًا فَلَمْ يَتَرَكَّبْ مِنْ جِنْسٍ وَفَصْلٍ خَلَافًا لِمَشْهُورِ الْقَدَامِيِّ الَّذِينَ كَانُوا يَرَوُنُ الْحُكْمَ مُكْوَنًا مِنَ الْإِلْزَامِ وَمِنَ الْمَنْعِ عَنِ التَّرْكِ، بِحِيثُ كَانُوا يَضْعُونَ لَهُ جِنْسًا وَفَصْلًا.

**الآراء المهزوزة في تحديد الفصل**  
وَمَهْمَا كَانَ فَلَوْ سَلَمْنَا ثَبَاتِ الْجِنْسِ وَالْفَصْلِ فِي الْحُكْمِ الْمُرْكَبِ، لَوْجَدْنَا ثَلَاثَةَ آرَاءَ حَوْلِ كِيفِيَّةِ تَصْوِيرِهِمَا، فَقَدْ قِيلَ بِأَنَّ:

1. الفصل هو المنع عن الترک.

وَنَلَاحِظُ عَلَيْهِ (إِضَافَةً إِلَى أَنَّ هُوَيَّةَ الْحُكْمِ بِسِيطٍ لَا يَعْقُلُ التَّرَكُ فِيهِ) بِأَنَّ الْمَنْعَ عَنِ التَّرْكِ يَعُودُ مَعَادَهُ إِلَى طَلَبِ تَرْكِ التَّرْكِ فَهُوَ عَيْنُ طَلَبِ الْفَعْلِ، فَلَمْ يَعُدْ فَصْلًا وَمَائِزًا إِذْنَ، بَيْنَمَا الْفَصْلُ يَهْدِي إِلَى التَّفْكِيْكِ مَا بَيْنَ الْأَشْيَاءِ جَوَهْرِيًّا، لَا لِمَحْضِ اخْتِلَافِ التَّعَابِيرِ. نَعَمْ لَوْ جُعِلَ الْفَصْلُ هُوَ الْعَقَابُ فِي التَّرْكِ فَعَنْدَئِذٍ لَا يُنْتَجُ طَلَبُ الْفَعْلِ، إِلَّا أَنَّ هَذَا الْفَصْلُ لَمْ يُقْصَدْ فِي عَبَارَةِ الْقَدَامِيِّ بِلَقَدْ عَبَرُوا عَنْهُ بِالْمَنْعِ مِنَ التَّرْكِ.

2. الفصل هو استحقاق العقاب على المخالفة فهو المميز ما بين الوجوب والاستحباب إذ لا استحقاق للعقاب في المستحب.

و يرد عليه بأن استحقاق العقاب هو من آثار ماهية الوجوب لا من آثار ماهية الوجوب لكي يُفرق ما بين الماهيتيْن فهنا قد فسّر الشيئ بأثره و هذا لا يجدي نفعاً.

3. الفصل هو طلب الفعل مسبوقاً بالإرادة الشديدة أو الخفيفة فحينئذ سيمتاز الوجوب عن الاستحباب.

ونرفضه بأن الإرادة تندرج ضمن سلسلة العلل للوجوب فكيف تؤخذ في حقيقة الوجوب المعلول من الإرادة.

4. والأهون من الجميع هي مقوله بعض الأصوليين بأن الوجوب هو الذي يتمتع بالملك اللازمي و الاستحباب هو الذي يفتقد الملك اللازمي.

و ندحضه بأنه كيف يُعقل أن يصبح الملك فصلاً للوجوب بينما الوجوب يعد معلولاً للإرادة و الإرادة أيضاً تعد معلولة للملك فكيف يقع الملك فصلاً للوجوب الذي هو مؤخر عن الملك بمرتبتين و درجتين. إذن فكافأة هذه الآراء تعد مهزومة في تفسير هوية الوجوب.

و بالتالي فإن المعرف في مقام تعريف شاكلة الوجوب والاستحباب لا يحق له ملاحظة الأثر أو المبادئ ثم يفسرها بتلك الملاحظة لأن أضراب هذه الملاحظات لا تُحدّد حقيقة الماهية.

### سلالة الكلام ضمن المقام

إذن لا يطّرء التدرج و التشكيك في الماهيات و الاعتباريات و لا في المفاهيم أساساً فمفهوم الإنسان مثلاً ينطبق على عامة مصاديقه سوية و بلا تدرج و ترتب، و بالتالي فإن المتعقل هو تحقق الرتب و التسلسل في عنصر الوجود الذي إما قويّ فيصبح العلة أو ضعيف و دنيّ فيصبح المعلول.

و أما الماهيات الاعتبارية فشأنها يدور بين الوجود و العدم فإذاً أن يعتبرها المعتبر و إما لا، نعم إن نفس الاعتبار و الإنشاء وجود حقيقي و لكن المحذور هو التشكيك في المعتبر نظير:

1. الملكية التي تتحقق صافية بسيطة سواء حصلت الملكية بدفع مبلغ هائل أم ضئيل.

2. و كذلك النكاح الدائم و الموقت إذ الفارق بينهما ليس من حيث نفس المعتبر (النكاح) و إنما الفوارق تتجلى في الآثار لا في أصل الماهية المعتبرة.

3. و كذلك الملكية المعاطاتية فإن تزلزلها من أجل إمكانية الفسخ منفرداً و من التساهل فيها لا من حيث نفس الملكية إذ المفترض أنه قد تملّكه أكيداً.

4. و أما الوارد من أن الناصب أرجس من الكلب. فعقيب ما أثبتنا ضمن الفلسفة بأن الماهيات تعد بسيطة عقلاً، وبالتالي سنعرف الإجابة بأن الرواية لا تُغلو و لا تُنزع من مستوى النجاسة علواً أو نزولاً، بل تتحدد بلحاظ الآثار اللاحقة نظير شدة الاجتناب عن الناصبي مقارنة إلى مستوى الاجتناب الأخف في الدم و ذلك لأن النجاسة كmahiyah بسيطة يجتنب عنها مطلقاً، إلا أن آثار النجاسة في حصة أعلى بكثير تجاه الآخر فيترتب في الآثار. نعم إن التعبير القرآني بأن المشركين: أرجس. تدل هذه النجاسة على خبائثهم

الباطنية لا التطور و التدرج في نفس النجاسة البحتة.

5. و أما الآية التالية: الأعراب أشد كفراً و نفاقاً. فواضح أن الإسلام يعدّ أمراً اعتبارياً أيضاً بحيث إما أن يسلم أو لا يُسلم فيصبح كافراً فلا رتبة فيه، و أما الإيمان فإنه وجود باطني واقعي بصورة عقد القلب تتوفر فيه الدرجات الإيمانية المخلصة و المشوبة، و على هذا المنوال أيضاً عنصر اليقين أو الحب و ما شاكلهما.

6. و بالنهاية فإن محطة نزاعنا أيضاً و هو الطلب (صيغة أو مادة) يعدّ مفهوماً بسيطاً فإما موجود و إما منعدم و كذلك المطلوب المعتبر خارجاً كالملكية. نعم إن الحب أو الشوق أو الإرادة المكنونة في جوف الإنسان ذات مراتب و درجات فإما أن يعطش بشدة أو بقلة و لكن الطلب الصادر هو أمر و إنشاء فريد.